

## إشكالية فائض قيمة الأصول المعنوية: دراسة حالة الشركات المدرجة في المؤشر (CAC40) لسنة 2014

### The problematic of the surplus of intangible assets The study case is: companies listed in CAC40 index in 2014

أ/ كريم فيصل-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة قاصدي مرباح-ورفلة- [krim.faycal@gmail.com](mailto:krim.faycal@gmail.com)  
أ/ عامر عائشة-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة أحمد دراية-أدرار- [ameraicha@gmail.com](mailto:ameraicha@gmail.com)  
أ.د/ صوار يوسف-كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة مولاي الطاهر-سعيدة- [syoucef12@yahoo.fr](mailto:syoucef12@yahoo.fr)

#### الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مدى معرفة العلاقة والدلالة الإحصائية بين فارق الاقتناء ومجموعة العناصر والحسابات التي تشكل القوائم المالية للشركات، وللتوصل إلى هذه النتيجة تم اختيار عينة من الشركات المدرجة في سوق باريس للأوراق المالية وخصوصا الشركات المشككة للمؤشر CAC40 لسنة 2014، وتم الاعتماد على دراسة قياسية لتحقيق هذه الغاية ولقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود دلالة إحصائية ومعنوية بين فارق الاقتناء والمتغيرات المستقلة مما يدل على أهمية هذا العنصر في القوائم المالية للشركات.

**الكلمات المفتاحية:** فارق الاقتناء، الأصول، تقييم المؤسسات، اندماج الشركات.

#### Abstract :

The objective of this study is to know the relationship and statistical significance between the goodwill and the group of elements and accounts that constitute the financial statements of companies, and in order to achieve this result, a sample of the companies listed on the Paris Stock Exchange was selected, especially the CAC40 companies for the year 2014, The results of the study were based on the existence of a statistical and moral significance between the goodwill and the independent variables, in order to indicate the importance of this element in the financial statements of the companies.

**Key words:** Goodwill, Assets, Evaluation of the institutions, Merger of companies.

**JEL classification :** G32, M41.

*Received: 27/02/2018*

*Revised: 28/03/2018*

*Accepted: 22/05/2018*

*Online publication date: 01/06/2018*

## مقدمة:

إن ما يميز الاقتصاد الحالي هو تزايد حجم وسائل الإنتاج المادية (أراضي، مبانى، معدات النقل...الخ)، والمعنوية (خاصة في ظل ثورة التكنولوجيات) والمالية التي تهدف إلى تعظيم أرباح الشركات أصبحت تشكل جزءا هاما من الناتج الداخلي الخام، وباعتبار أن المؤسسة تشكل نواة أساسية في الاقتصاد فهي الأخرى تمتلك هذه الوسائل وتحوز عليها وتخلق بها قيمة مضافة في الاقتصاد الوطني.

ومع تزايد الشركات الافتراضية والتي تعتمد بدرجة كبيرة على التكنولوجيات والمعدات المعنوية، ونجد في كثير من المؤسسات حجم أصولها المعنوية يفوق حجم الأصول الغير الجارية الأخرى مجتمعة بالرغم من أنه لا يدخل في عملية استغلال المؤسسة، في حين بعض اقتصاديات دول العالم الثالث مؤسساتها لا تعترف (يظهر بقوائمها) جزء من هذه الأصول على غرار الجزائر التي تتواجد بها مؤسسات مدرجة في البورصة ورأسها مفتوح ولا يظهر بها جزء من هذه الأصول كفارق الاقتناء الذي أغلب المؤسسات الجزائرية لا يظهر في قوائمها المالية ومنه نطرح السؤال التالي: " إلى أي مدى يؤثر فارق الاقتناء في القوائم المالية ؟ "

وللوصول للإجابة على التساؤل المطروح تم صياغة مجموعة من الفرضيات وهي:

● العناصر المسببة لظهور فارق الاقتناء في الميزانية يمكنها تفسيره.

● توجد دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وعناصر الأصول.

● توجد دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء وعناصر الخصوم.

● توجد دلالة إحصائية بين فارق الاقتناء والمردوديتين الاقتصادية والمالية.

وللإجابة على الإشكالية تم جمع مجموعة من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالموضوع والتي مكنتنا من معرفة الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة ونذكر منها:

1. دراسة (GLIZ AEK 2001):<sup>(1)</sup> هذه الدراسة تحورت حول تحديد والاعتماد على قيمة المؤسسة في عملية الخصومة من أجل التقليل من المخاطر التي قد تنجر عنها، كخروج المؤسسة عن الأهداف المسطرة لها، وعالجت هذه الدراسة قيمة المؤسسة ومخاطر سوء تقدير قيمة المؤسسة وكذلك أهمية تقدير قيمة المؤسسة بالنسبة للحكومة للتقليل من المخاطر الناجمة عن الخصومة.
2. دراسة (هوارى سويبي 2007):<sup>(2)</sup> تم الباحث بالوقوف وتسليط الضوء على أهمية طرق وتقنيات تقييم المؤسسات في ظل اتخاذ القرارات المرتبطة بالاستثمار المالي داخل البورصة، وذلك بالنظر إلى المداخل المستعملة في تحليل الأوراق المالية وطرق تقييم هذه الأوراق المالية حيث ذكر الباحث مختلف الصيغ الرياضية كمنهج استحداث توزيعات الأرباح، نموذج مضاعف السعر إلى العائد وغيرها من النماذج المالية، وخلصت دراسة الباحث إلى وجود أسلوبان لتحليل الأوراق المالية وهما؛ التحليل الفني والأساسي، كما استنتج الباحث أهمية التقييم كأحد العناصر المهمة في مسار اتخاذ القرار مما ينجر عنه رشادة وسلامة القرارات المالية.
3. دراسة (بكارى بلخير 2012):<sup>(3)</sup> من خلال هذه الدراسة قام الباحث بإعطاء مقارنة واحدة وتمثلت في التقييم مؤسسة بترولية جزائرية وفق مقارنة التدفقات ونتائج تقييم هذه المقاربة على المؤسسة البترولية، حيث افترض الباحث أن التقييم المالي وفق مقارنة التدفقات بمختلف طرقها وأنواعها يمثل أحسن وأنجع لهذه المؤسسة من مقارنة الذمة المالية، وعلى حسب النتائج المتوصل لها أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال الاعتماد على مقارنة واحدة دون الأخرى، وأن التقييم وفق أكثر من مقارنة يؤدي إلى تقييم أفضل للمؤسسة وأخطاء أقل.
4. دراسة (حسنية صيني و نوال بن عمار 2015):<sup>(4)</sup> هنا قاما الباحثان بدراسة مساهمة مؤشر القيمة المضافة في قياس الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، والقيمة المضافة EVA تعتبر إحدى طرق وأدوات تقييم المؤسسات الاقتصادية وتم قياس الأداء بمقارنة بمؤشرات المحاسبية التقليدية للأداء المالي إلى جانب القيمة السوقية المضافة، وتم أخذ عينة مؤسسات مسعرة في بورصة CAC40 من سنة 2008 إلى سنة

2013، وخلصت هذه الدراسة إلى أن القيمة المضافة تلعب دورا هاما وكبيرا في قياس أداء المؤسسات وتحديد مدى قدرتها على خلق قيمة للمساهمين في هذه المؤسسات.

## أولا- فارق الاقتناء ومختلف المقاربات له:

مصطلح فارق الاقتناء في مفهومه الاقتصادي، استخدم في المعاملات التجارية منذ قرون، أما أولى الإشارة إليه في المراجع كانت منذ بدايات سنة 1571م<sup>(5)</sup>، وهذا الاستخدام القديم منطقي ويؤكد ظهور المنافع الاقتصادية منذ القدم، أما أول مرجع علمي محكم لفارق الاقتناء المحاسبي فهو حديث جدا ونشر في المجلة البريطانية، المحاسب (The Accountant) سنة 1982م، من طرف الباحث هينغ (Hughes)<sup>(6)</sup>.

فائض قيمة الأصول المعنوية هو الجزء الهام من المبالغ المالية الغير ظاهر في القوائم والبيانات المالية للمؤسسات، والتي لا يمكن لمستعملي القوائم المالية رؤيتها أو معرفتها إلا إذا تم حسابها أو حصول عملية اندماج بين المؤسسة ومؤسسة أخرى<sup>(7)</sup> أو قرر إدارتها التنازل عنها وبيعها، وفارق الاقتناء وجهتي نظر وهاما:

### 1. وجهة نظر المحاسبية :

ومفهوم فائض قيمة الأصول المعنوية (Goodwill) له عدة تسميات في المراجع العربية والأجنبية، فيسمى شهرة المحل (Fond de commerce) وفق الحسابات المالية، وفي الحسابات المجمعّة يطلق عليه اسم فارق الاقتناء (Ecart d'acquisition)<sup>(8)</sup>

#### 1.1 تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المالية (الشاملة):<sup>(9)</sup>

شهرة المحل (Fond de commerce) يتركب وفق المخطط المحاسبي المالي، من الأصول الغير ملموسة التي لا يمكن تقييمها أو محاسبتها بشكل منفصل عن الميزانية، فهي ضمن الميزانية في الحسابات رقم 20 وتظهر أعلى الميزانية ضمن عناصر الأصول، ويفضلها تكتسب المؤسسة سمعة في محيطها مثل المعرفة، التحفيز وهي تساهم بشكل رئيسي في عملية تطوير فرص المؤسسة في السيطرة على السوق أو دخول أسواق جديدة، كذلك تسمح هذه الأصول للمؤسسة بالتميز بمنتجاتها أو بخطط التسيير واكتساب الميزة التنافسية للمؤسسة.

شهرة المحل يتواجد في كل المؤسسات عند إنشائه ولا يظهر في أي جهة من الحسابات الميزانية، لكن على الرغم من الاختفاء عند الإنشاء إلا أن شهرة المحل في حالة الاقتناء من طرف مؤسسة أخرى (حالة التنازل) يظهر في الميزانية كأصل معنوي تحت رقم الحساب 207 (شهرة المحل)، وبطبيعة الحال باعتباره كأصل من أصول المؤسسة فهو يخضع لعملية الاهتلاك الدورية، وتقييم شهرة المحل تتم بسعر اقتنائه على التنازل عن المؤسسة وهذا السعر هو نتيجة تحيين التدفقات النقدية المتولدة عن عملية التنازل وفق المعادلة التالية:

$$\text{قيمة الأصل المعنوي} = \frac{\text{القسط السنوي}}{\text{ع}+1} + \frac{\text{القسط السنوي}}{\text{ع}+1} + \dots + \frac{\text{القسط السنوي}}{\text{ع}+1}$$

وهذا السعر (القسط السنوي) هو التفاوض بين البائع والمشتري حول السعر المناسب، وهناك بعض الباحثين من يرى أن شهرة المحل المقتناة لا تخضع للاهتلاك الدوري على عكس ما رأينا سابقا، وذلك بسبب تركيب حساب 207 (شهرة المحل) والحسابات التي يتركب منها، وفي الواقع اهتلاك عنصر مثل سمعة المؤسسة لا يمكن أن يكون خطيا (يزداد أو ينقص بثبات) ولا يمكن أن ثابت مثل الاهتلاك الخطي.

#### 2.1 تعريف فارق الاقتناء من وجهة نظر الحسابات المجمعّة :

في حالة استحواذ (اندماج) الشركة على شركة أخرى، الفرق بين سعر الشراء (سعر الاندماج) والقيمة المحاسبية للشركة المستحوذ عليها يولد فائض قيمة (Survaleur) في الحسابات المجمعّة في ميزانية الشركة المستحوذة، من وجهة نظر محاسبية، هذا الفائض يقلل من إعادة التقييم بالقيمة العادلة للأصول المعرفة والخصوم وهذا ما يسبب فروق بين قيم التجميع الأولية وفروق بين قيم إعادة التقييم.<sup>(10)</sup>

فرق التجميع الأولي في حالة أرادت شركة الاستحواذ على شركة أخرى وبعض المفاوضات، الفرق بين السعر المدفوع من قبل الشركة المستحوذة وحصص الأموال الخاصة للشركة المستحوذ يشكل فارق التجميع الأولي.

فرق التقييم يمثل من جهة، في إعادة تقييم (إعادة التقدير) مجموعة عناصر الأصول المعرفة (المحددة بذاتها) للشركة المتنازل عنها بطريقة القيمة العادلة، وهذا بسبب التغير المحتمل بين القيم المحاسبية لعناصر الميزانية والمسجلة بتكلفتها التاريخية والقيم المحددة بطريقة القيمة العادلة بعد إعادة تقييمها ومن جهة أخرى، القيم الغير ملموسة (المعنوية) مثل البراءات، العلامات وحصص السوق وملفات العملاء التي لا تظهر في القوائم المالية للشركة قبل التجميع ويمكن إعادة تقييمها وتسجيلها محاسبيا في الحسابات المجمعة في حالة معايير الاعتراف بهذا النوع موجودة.

فارق الاقتناء يمثل الفرق بين تكلفة اقتناء السندات وإعادة تقييم شاملة للأصول والخصوم المعرفة عند تاريخ الاقتناء.

كما يمكن تعريفه بأنه كل الأسباب المؤدية إلى وجود فائض قيمة الأصول المؤسسة<sup>(11)</sup> وبالتالي هو جميع العناصر المعنوية (الغير ملموسة) والقدرة التي تتمتع بها المؤسسة من خلال استغلال هذه العناصر لزيادة الأرباح.

## 2. وجهة نظر اقتصادية :

من وجهة نظر اقتصادية، فارق الاقتناء يمثل فائض قيمة الفرق بين سعر الاقتناء والقيمة المحاسبية (القيمة الإجمالية المحاسبية) للشركة المستحوذ عليها، هذا الفارق يمكن تفسيره بأنه دلالة على وجود الأصول الغير ملموسة (أصول معنوية) في حسابات الشركة المستحوذ عليها، أو وجود اندماج محتمل بين وحدتين أو كيانين ماليين أو بين البيئة المنافسة ولهذه المقاربة ثلاث وجهات:<sup>(12)</sup>

(1) وجود عناصر أصول معنوية (غير مادية)، هناك كثير من الباحثين يعتبرون أن فارق الاقتناء سببه وجود العناصر الغير مادية في الميزانية، وغير مأخوذة بعين الاعتبار في المحاسبة (حسابات المؤسسة) بسبب صعوبة تقييم هذا النوع من الأصول، من خلال هذه العناصر في الميزانية (الأصول الغير مادية) يمكن إعطاء صورة للشركة لاسميا، الكفاءات، قدراتها التنافسية وعلاقة المؤسسة بمحيطها،<sup>(13)</sup> وفارق الاقتناء من هذه الوجهة يعني أنه قيمة للمؤسسة لا يمكن ربطها بشكل فردي لعناصر معرفة في الميزانية (محددة بذاتها)، ولا شيء يدل على أنها عناصر غير محددة؛<sup>(14)</sup>

(2) القيم المحتملة المتولدة نتيجة عملية الدمج، فعند حدوث اندماج بين شركتين تظهر قيم تلقائية متأتية توليفة (synergie) في المؤسسة الجديدة؛

(3) المحيط التنافسي، سعر اقتناء الشركات أثناء الاستحواذ يخضع كذلك لقانون الطلب والعرض.

## ثانيا: الدراسة القياسية لفارق الاقتناء:

### 1. مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة هو المؤسسات المدرجة في السوق المالي الفرنسي (سوق باريس للأوراق المالية)، وتم اختيار المؤسسات المشكلة لمؤشر CAC40 للإجابة على الإشكالية المطروحة وتم استبعاد الشركات المالية (البنوك) وذلك لخصوصيتها وامتلاكها لنوع خاص من المحاسبة ويسمى المحاسبة الخاصة، وللحصول على العينة تم الاعتماد على الموقع الإلكتروني [www.boursorama.com](http://www.boursorama.com) لجمع القوائم المالية للمؤسسات المدرجة بهذا المؤشر وتم اختيار هذا المؤشر لأنه يحتوي كثير من الشركات التي تشط في الجزائر على غرار مصنع السيارات رونو وشركة الطاقة توتال وباقي الشركات تعتبر الجزائر من أهم زبائنها والمتعاملين معها وعليه يعتبر قريب جدا من البيئة الجزائرية، أما عن الفترة الزمنية فقد تم تحديد سنة 2014 كإطار زمني للدراسة وتم تبويب وترتيب البيانات باستخدام برنامج معالج الجداول (Excel) ومعالجة البيانات فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS 22) والبرنامج الإحصائي (Eviews 8) باستخدام طريقة الانحدار المتعدد.

### 2. متغيرات الدراسة:

إن متغيرات الدراسة لم يكن اختيارها هكذا عشوائيا، بل ارتكزت على دراسات سابقة والإطار النظري للمتغير التابع وهو فارق الاقتناء (Goodwill) أما المتغيرات المستقلة فشملت العناصر التي تؤدي إلى ظهور فائض قيمة الأصول المعنوية في الميزانية مثل الأصول المعنوية (Imm Incorporelle) باعتبار أن ظهور فائض قيمة الأصول المعنوية جزء منها، الزبائن (Client)، مجموع الأصول (Total Actif)، الأموال الخاصة (Capitaux Propre)، الموردن (Fournisseur)، رقم الأعمال (Chiffre d'Affaire)، النتيجة الصافية (Résultat net)، المردودية المالية (ROE)، المردودية الاقتصادية (ROA) وهو ما تم توضيحه في الجدول رقم (1)

ومن خلال الجدول رقم (3) الذي يبين الدراسة الوصفية للعينة المدروسة يتضح أن عدد المشاهدات هو 32 مشاهدة والتي تمثل عدد المؤسسات المختارة لسنة 2014 وكان متوسط فارق الاقتناء 7244674,9 بانحراف قدره 8276121,38، أما الأصول المعنوية فمتوسطها 4617689,40 بانحراف 5797556,50، مجموع الأصول متوسطها 48121045,40 بانحراف 45602731,41، الزبائن كان متوسطها 4825066,09 وانحرافها 6040239,90 وأدى قيمة لها هي 00 أي توجد مؤسسات لا توجد لها حساب العملاء كذلك الموردين متوسطها 5021293,78 بانحراف 5200896,6 وأدى قيمة لها هي 00، الأموال الخاصة كان متوسطها 18036185,19 بانحراف 18465284,60 أما رقم الأعمال فمتوسطه 32884657,84 وانحرافه 39618841,13 والنتيجة هي الأخرى كانت أدنى قيمة لها سالبة -891500 وهو ما يفسر النتيجة السالبة (الخسارة) لبعض المشاهدات (المؤسسات) أما متوسطها فكان 1553718,69 وانحرافها 1568704,56 وهذه القيم هي عبارة بمبالغ بالآلاف حيث تم حذف ثلاث أصفار لتسهيل القراءة، المؤشرات الاقتصادية فكان متوسطها 0,0409 بانحراف 0,03196 والمردودية المالية فكان متوسطها 0.11 بانحراف 0.08

من خلال هذه النتائج نلاحظ أن انحراف القيم كبير بل ويتعدى المتوسط في كل المتغيرات ما عدا مجموع الأصول المردودية الاقتصادية والمالية.

### 3. تحليل النتائج الدراسة:

#### أ. تحليل الارتباط:

من خلال الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط يظهر أن هناك ارتباطات موجبة وضيئة كلها لا تتعدى 0.5 بين المتغير التابع وهو فارق الاقتناء وبين المتغيرات المستقلة التالية: الأصول المعنوية بـ 0.482 مجموع الأصول بـ 0.391 والزبائن بـ 0.189، الأموال الجماعية بـ 0.469، الموردين بـ 0.193، رقم الأعمال بـ 0.078، النتيجة الصافية بـ 0.433، المردودية المالية بـ 0.056 أي ارتباط سالب ويؤول إلى الصفر تقريبا ونفس الشيء بالنسبة للمردودية الاقتصادية بـ 0.08، أما بين المتغيرات المستقلة فيوجد ارتباط موجب قوي بين الأموال الجماعية ومجموع الأصول بـ 0.911 وهو بطبيعة الحال مسلم به لأن الأصول كلها مصدرها الخصوم، كذلك بين الأموال الجماعية والموردين بـ 0.704 ورقم الأعمال ، بـ 0.778، الارتباط بين الزبائن والموردين بـ 0.623 وبين مجموع الأصول بـ 0.691، أما النتيجة فلها ارتباط موجب في حدود 0.5 تقريبا مع كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع ما عدا رقم الأعمال والموردين، المردودية الاقتصادية والمالية لها ارتباط موجب بـ 0.707 أما المردودية الاقتصادية فلها ارتباط مع النتيجة بـ 0.604

#### ب. بناء النموذج:

للإجابة على الإشكالية المطروحة فقد اعتمد على نموذج الانحدار الخطي المتعدد، ولقد تم صياغة النموذج كالتالي:

$$\begin{aligned} \text{GOODWILL} = & 5736794.76512 + 0.0767273585422 * \text{IMM INCORPORELLE} + \\ & 3.33631543539 * \text{RESULTAT NET} - 268000867.88 * \text{ROA} + 58786345.2574 * \text{ROE} - \\ & 0.189430017907 * \text{TOTAL ACTIF} + 1.7910186717 * \text{FOURNISSEUR} - 0.483150496635 * \text{CLIENT} - \\ & 0.361920197272 * \text{CHIFFRE D'AFFAIRE} + 0.822047945342 * \text{CAPITAUX PROPRES} \end{aligned}$$

$$\text{R-squared} = 0.739450$$

$$\text{Prob(F-statistic)} = 0.000105$$

$$\text{Adjusted R-squared} = 0.632861$$

$$\text{Durbin-Watson stat} = 2.071720$$

وهو ما تم التطرق التوصل إليه من خلال الجدول رقم (4)، ويمكن ملاحظة أن المتغيرات المستقلة المختارة لها قدرة تفسيرية بنسبة 73.95% وهذا ما يظهره معامل التحديد، أما معامل التحديد المصحح فيدل على أن هذه المتغيرات المستقلة استطاعت تفسير ما قيمته 63.29% للمتغير التابع فارق الاقتناء والباقي راجع إلى متغيرات أخرى ومعنوية النموذج الكلية أقل من 0.1 ومعناه قبول الفرضية البديلة أي توجد معنوية إحصائية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة.

أما المعنوية الجزئية فنلاحظ أن احتمالية إحصائية ستودنت t كلها أقل من 0.1 أي رفض الفرضية الصفرية ومعناها عدم معنوية المتغيرات المستقلة ما عدا المتغير المستقل الأصول المعنوية ومجموع الأصول فهي أكبر من 0.1 ومعناها أن هذان المتغيران المستقلان لا يمثلان ولا يفسران المتغير التابع فارق الاقتناء.

### ت. اختبار المشاكل القياسية والكشف عنها:

من خلال النتائج المحصل عنها في الجدول رقم (4) نلاحظ قيمة Durbin Watson هي 2.07 وهي تقع في منطقة قبول الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي ولكن في حالة وجود أكثر من متغير وعينة تفوق 30 شركة تم الاعتماد على اختبار Breuch-Godfrey وكانت احتمالية Chi-square 0.7616 أي أكبر من 0.1 كما هو موضح في الجدول رقم (5) ومعناه قبل الفرضية الصفرية والتي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي، أما عن ثبات التباين فقد تم الاعتماد على اختبار ARCH كما هو موضح في الجدول رقم (6) وكانت نتيجة هي 0.0716 أي قبول الفرض بعدم والذي ينص على ثبات التباين.

### ث. اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي:

للتحقق من التوزيع الطبيعي لبواقي معادلة الانحدار فقد تم الاعتماد على اختبار Jarque-Bera وأظهر قيمة 0.003827 باحتمالية 0.998088 ومعناه قبول الفرضية الصفرية بأن البواقي لمعادلة الانحدار تتبع التوزيع الطبيعي وهو ما تم التطرق إليه من خلال الشكل رقم (2).

### ج. اختبار ثبات النموذج:

للتحقق من أن النموذج لا يتشكل من عدة نماذج جزئية يمكن التحقق من خلال خلو النموذج من نقاط الانقطاع وذلك باختبار CUSUM الموضح في الشكل رقم (3) واختبار CUSUM of Square الموضح في الشكل رقم (4) عند معنوية 5% ويظهر اختبار CUSUM عدم وجود نقاط انقطاع، أما اختبار CUSUM of Square فيظهر أنه يوجد نقطتين مما يقسم السلسلة إلى 3 سلاسل جزئية الأول من المؤسسة 1 إلى المؤسسة 21، والسلسلة الثانية من المؤسسة إلى المؤسسة 27، والسلسلة الثالثة من المؤسسة 27 إلى المؤسسة 32.

### ح. مستوى المعنوية:

في كثير من الدراسات نرى بأن مستوى المعنوية هو 5% ولكن في كثير من الدراسات القياسية يختلف عن هذا المعدل، ففي دراستنا أردتنا اختبار المعنوية عند 10% وكانت النتائج وفق الجدول رقم (7) تدل على أن كثير من المتغيرات لها مستوى معنوية عند 10% ماعدا المتغير الأصول المعنوية.

### 4. النتائج ومناقشتها:

لقد حاولنا من خلال دراستنا معرفة مدى وقوة القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المختارة وهي الأصول المعنوية، مجموع الأصول، العملاء، الأموال الجماعية، الموردين، النتيجة الصافية، رقم الأعمال، المردودية الاقتصادية المردودية المالية للمتغير التابع وهو فارق الاقتناء باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وكانت النتائج كالتالي:

❖ العناصر الفاعلة والمسببة لظهور فارق الاقتناء في الميزانية والتي تمثلت في المتغيرات المستقلة للدراسة تمثل فارق الاقتناء بنسبة 63% تقريبا وهو ما يؤكد بكاربي بلخير في أطروحته (2009)، هذه العناصر هي المسببة لظهور فارق الاقتناء في الميزانية.

- ❖ لا توجد دلالة ومعنوية إحصائية ولا يوجد ارتباط قوي بين فارق الاقتناء وعناصر الأصول وهو ما يفسر باستقلالية فارق الاقتناء عن عناصر الأصول، وهو ما يؤكد تعريفه من قبل بعض الأخصائيين بالأصول المعنوية المستقلة عن باقي الأصول حيث نرى في دراسة Bellalah Mondher الشكل الذي يظهر تقسيم وتبويب جهة الأصول تنقسم إلى قسمين قسم أصول وهمية وقسم باقي الأصول.
- ❖ توجد دلالة ومعنوية إحصائية ويوجد ارتباط موجب وغير قوي بين فارق الاقتناء وعناصر الخصوم كما يوجد ارتباط قوي بين جهة الخصوم والأصول وهو ما يؤكد الفرضية الثانية استقلالية الأصول الوهمية عن باقي الأصول.
- ❖ توجد معنوية ودلالة إحصائية بين فارق الاقتناء والمردودية الاقتصادية والمالية ولكن تقريبا غياب الارتباط بينهم أي عدم تأثيرهم في فارق الاقتناء.

### الخلاصة:

في الأخير يمكن القول بأن فارق الاقتناء خاصة المولد داخليا المختبر في دراستنا صحيح أنه عنصر من عناصر الأصول ولكن تقريبا لا يوجد بينه وبين العناصر المشككة له في الدراسات السابقة فكثي من الباحثين يجمعون على أن فارق الاقتناء هو فرصة جيدة للمؤسسة، علاقات جيدة مع العملاء، علاقات جيدة مع الموردين، نتيجة حاسمة وإيجابية مردودية جيدة للمؤسسة... الخ وهذا كله لا يكفي فهو مجموعة من التفاعلات الجيدة للمؤسسة والتي لا يمكن قياسها أحيانا وتعتبر جزء هام لفارق الاقتناء كالميزة التنافسية مثلا، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة وحتى الوضع السياسي يمكنه التأثير على ايجابية فارق الاقتناء من خلال دعم الدولة للمؤسسة، فأحيانا نجد الدولة تسخر طاقات كبرى للمؤسسة مثل ما فعلته الولايات المتحدة الأمريكية أي منح قرض بقيمة 500 مليون دولار في الأزمة المالية لسنة 2008 لشركة جنرال موتورز لإنقاذها من إفلاسها.

ملحق الجداول والأشكال:

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة ورموزها

المتغير	الرمز	وضعية المتغير
فارق الاقتناء	Good will	متغير تابع
الأصول المعنوية	Imm Incorporelle	متغير مستقل
العملاء	Client	متغير مستقل
مجموع الأصول	Total Actif	متغير مستقل
الأموال الجماعية	Capitaux propres	متغير مستقل
الموردين	Fournisseur	متغير مستقل
رقم الأعمال	Chiffre d'affaire	متغير مستقل
النتيجة الصافية	Résultat net	متغير مستقل
المردودية الاقتصادية	ROA	متغير مستقل
المردودية المالية	ROE	متغير مستقل

المصدر: من إعداد الباحثين.

الجدول رقم (2): الدراسة الإحصائية الوصفية للعينة

المتغير	الرقم	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
فارق الاقتناء	32	8276121,37762	7244674,9063	39197000,00	129914,00
الأصول المعنوية	32	5797556,48455	4617689,4375	24554000,00	46459,00
العملاء	32	45602731,41372	48121045,4063	210333712,00	7136000,00

0,00	26975000,00	4825066,0938	6040239,90951	32	مجموع الأصول
2949000,00	85608760,00	18036185,1875	18465284,60681	32	الأموال الجماعية
0,00	22104454,00	5021293,7813	5200896,59542	32	الموردين
833007,00	216122064,00	32884657,8438	39618841,13814	32	رقم الأعمال
-891500,00	6105000,00	1553718,6875	1568704,56188	32	النتيجة الصافية
-,053273	,331968	,10993487	,080757128	32	المردودية الاقتصادية
-,013017	,140607	,04091107	,031956602	32	المردودية المالية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الجدول رقم (3): مصفوفة الارتباطات

	Good Will	Imm_ Incorporelle	Total_Actif	Client	Capitaux_Propres	Fournisseur	Chiffre_Affaire	R_net	ROE	ROA
GoodWill	1,000	,428	,391	,189	,469	,193	,078	,433	-,056	-,008
Imm_ Incorporelle	,428	1,000	,470	,316	,462	,318	,326	,458	-,044	-,068
Total_Actif	,391	,470	1,000	,691	,911	,879	,868	,465	-,174	-,294
Client	,189	,316	,691	1,000	,551	,623	,498	,296	-,138	-,281
Capitaux_Propres	,469	,462	,911	,551	1,000	,704	,778	,525	-,297	-,144
Fournisseur	,193	,318	,879	,623	,704	1,000	,915	,207	-,222	-,459
Chiffre_Affaire	,078	,326	,868	,498	,778	,915	1,000	,273	-,216	-,357
R_net	,433	,458	,465	,296	,525	,207	,273	1,000	,465	,604
ROE	-,056	-,044	-,174	-,138	-,297	-,222	-,216	,465	1,000	,707
ROA	-,008	-,068	-,294	-,281	-,144	-,459	-,357	,604	,707	1,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات SPSS.

الجدول رقم (4): نتائج تقدير معالم النموذج

Dependent Variable: GOODWILL

Method: Least Squares

Date: 05/03/17 Time: 18:53

Sample: 1 32

Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5736795.	3057901.	1.876057	0.0740
IMM_INCORPORELLE	0.076727	0.204423	0.375336	0.7110
RESULTAT_NET	3.336315	1.574510	2.118955	0.0456
ROA	-2.68E+08	90532428	-2.960275	0.0072
ROE	58786345	29303867	2.006095	0.0573

TOTAL_ACTIF	-0.189430	0.134671	-1.406614	0.1735
FOURNISSEUR	1.791019	0.637805	2.808098	0.0102
CLIENT	-0.483150	0.234410	-2.061136	0.0513
CHIFFRE_D_AFFAIRE	-0.361920	0.069718	-5.191228	0.0000
CAPITAUX_PROPRES	0.822048	0.260855	3.151360	0.0046
R-squared	0.739450	Mean dependent var		7244675.
Adjusted R-squared	0.632861	S.D. dependent var		8276121.
S.E. of regression	5014668.	Akaike info criterion		33.94394
Sum squared resid	5.53E+14	Schwarz criterion		34.40198
Log likelihood	-533.1030	Hannan-Quinn criter.		34.09577
F-statistic	6.937405	Durbin-Watson stat		2.071720
Prob(F-statistic)	0.000105			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

#### الجدول رقم (5): نتائج اختبار وجود ارتباط ذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.060554	Prob. F(1,21)	0.8080
Obs*R-squared	0.092007	Prob. Chi-Square(1)	0.7616

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

#### الجدول رقم (6): نتائج اختبار ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	3.497688623195901	Prob. F(1,29)	0.07157949396794694
Obs*R-squared	3.336494129668039	Prob. Chi-Square(1)	0.06775883907043668

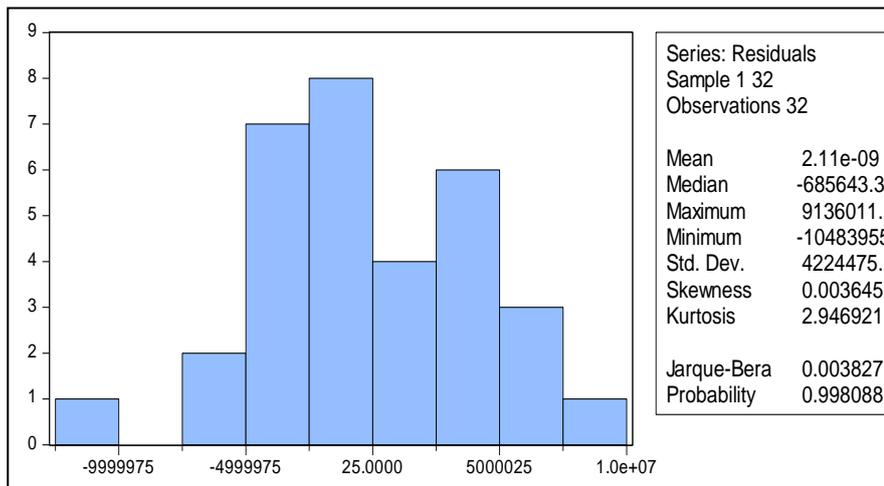
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

#### الجدول رقم (7): نتائج اختبار مجال التهمة

Coefficient Confidence Intervals							
Date: 05/06/17 Time: 12:07							
Sample: 1 32							
Included observations: 32							
Variable	Coefficient	90% CI		95% CI		99% CI	
		Low	High	Low	High	Low	High
C	5736795.	485937.8	10987652	-604903.1	12078493	-2882681.	14356271
IMM INCORPORELLE	0.076727	-0.274297	0.427752	-0.347221	0.500675	-0.499492	0.652947
RESULTAT NET	3.336315	0.632654	6.039976	0.070982	6.601649	-1.101844	7.774475
ROA	-2.68E+08	-4.23E+08	-1.13E+08	-4.56E+08	-80248103	-5.23E+08	-12812036
ROE	58786345	8467374.	1.09E+08	-1986156.	1.20E+08	-23814108	1.41E+08
TOTAL ACTIF	-0.189430	-0.420679	0.041819	-0.468720	0.089860	-0.569034	0.190174
FOURNISSEUR	1.791019	0.695815	2.886222	0.468292	3.113745	-0.006798	3.588835
CLIENT	-0.483150	-0.885666	-0.080635	-0.969287	0.002986	-1.143895	0.177594
CHIFFRE D'AFFAIRE	-0.361920	-0.481635	-0.242205	-0.506506	-0.217335	-0.558437	-0.165403
CAPITAUX PROPRES	0.822048	0.374122	1.269974	0.281068	1.363028	0.086761	1.557334

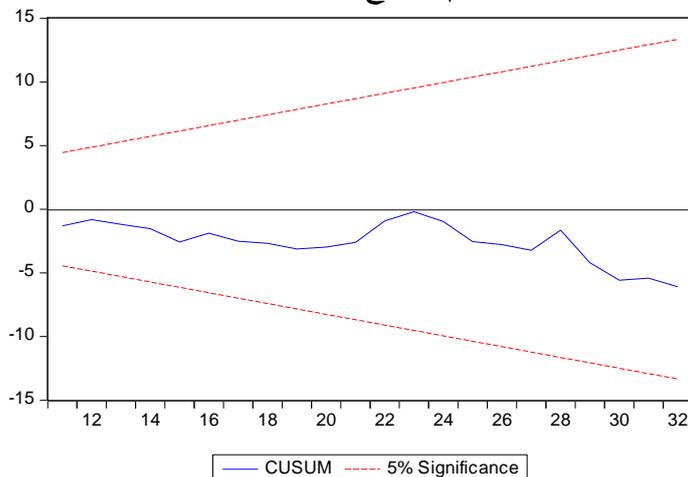
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

الشكل رقم (1): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



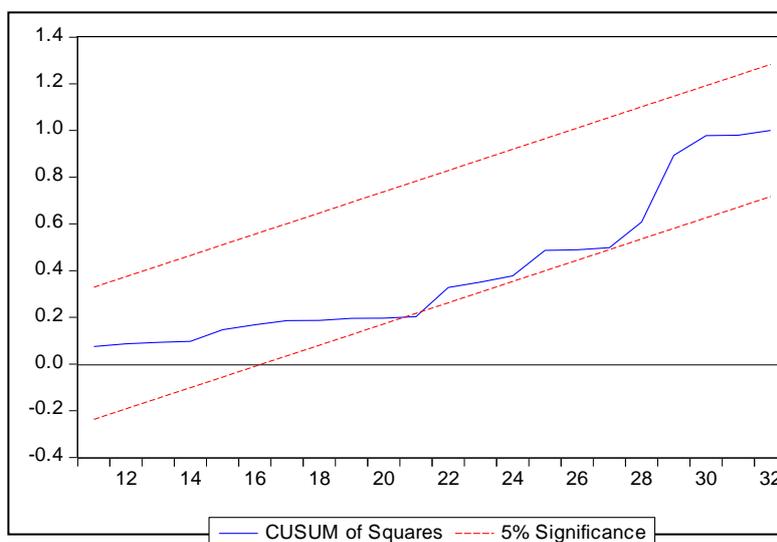
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

الشكل رقم (2): نتائج اختبار الثبات CUSUM



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

الشكل رقم (3): نتائج اختبار الثبات CUSUM of Square



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات Eviews.

## المراجع والإحالات:

- (1) Glize Abdelkader, Valeur de l'entreprise et méthode de privatisation dan un contexte de transition vers l'économie de marché, Universit é d'Alger, Faculté des sciences économique et sciences de gestion, 2001.
- (2) هواري السويبي، أهمية تقييم المؤسسات في اتخاذ قرارات الاستثمار المالي، مجلة الباحث، العدد 05/2007، ورقة-الجزائر، 2007.
- (3) بكاري بلخير، أثر التقييم المالي على مسار الشراكة بالنسبة لمؤسسات قطاع المحروقات في الجزائر، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2010/2009.
- (4) حسنية صيفي و نوال بن عمارة، قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر التجهة الاقتصادية المضافة -دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC40 خلال الفترة (2008-2013)، مجلة الباحث، العدد 15/2015، ورقة-الجزائر، 2015.
- (5) LEAKE (P. D.), Goodwill: Its nature and how to value it, in The Accountant, vol. 17, 1914, p. 81-85.
- (6) مجلة المحاسب هي مجلة بريطانية ظهر أول عدد لها سنة 1974م وكانت تصدر لمعهد المحاسبين القانونيين في إنجلترا وويلز.
- (7) Andrea Beretta Zanoni, Accounting for Goodwill, Routledge Taylor and Francis, New York-USA, 2009, P 01.
- (8) Karine FABRE et al., Ecart D'acquisition Et Normes IAS/IFRS Une Etude Empirique Des Pratiques Des Entreprises Francaises, U. Paris Dauphine 2011, p.04.
- (9) Ibid, P 04.
- (10) Ibidem.
- (11) هواري سويبي، مرجع سابق، ص 398.
- (12) Karine FABRE et al., Op.cit, P 06.
- (13) Edvinsson L. et Malone M., Le capital immatériel de l'entreprise, Maxima, Paris 1999. Transférer Par Karine FABRE et al., Op.cit, P 06.
- (14) Pierrat C. et Martory B., La gestion de l'immatériel, Nathan, 1996. p.41.